الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
(الشؤون المحلية إ ع م ح م م)

منشور عدد 02 بتاريخ 29 مارس 2023
من وزيـــر الداخلـية
إلـى
السادة الـــــولاة

الموضـوع: حول مواصلة تنفيذ ميزانية البلديات للسنة الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية وإعداد مشروع ميزانـية السنة المقبلة والمصادقة عليها وتأمين السير العادي للمرفق البلدي.

المرجـــع: ـ مكتوبنا عدد 17/1099 بتاريخ 14 مارس 2023.

وبعد، تطبيقا لأحكام **المرسـوم عدد 9 لسـنة 2023** المؤرخ في 8 مارس 2023 **المتعلق بحل المجالس البلدية** الذي نص في الفصل الثاني منه على ما يلي:

"تعهد للمكلف بالكتابة العامة للبلدية، **تحت إشـراف والي الجهة**، مهمة تسـيير الشـؤون العادية للبلدية وإدارتها."

وتبعا لمكتوبنا المشـار إليه بالمرجع أعلاه حول متابعة تنفيذ مقتضـيات المرسـوم عدد 9 لسـنة 2023 الذي إقتضـى خاصـة **الإسـتئناس بالصـلاحيات المسـندة للجنة المؤقتة للتسـيير ورئيسـها** في تحديد مهام المكلفين بالكتابة العامة للبلديات، على أن **تعرض وجوبا على موافقة الوالي** القرارات والأعمال بما يشمل في الجانب المالي منه **تحويل الإعتمادات وتعديل الميزانية وتنقيحها وختمها وعمليات الإقتراض.**

وحرصا على تأمين السير العادي لشؤون البلديات ومساعدتها على مواصلة تنفيذ ميزانيتها للسنة الجارية (2023) وغلق ميزانيتها للسنة المنقضية (2022) وإعداد ميزانيتها للسنة المقبلة (2024) والمصادقة عليها في الآجال المحددة.

يهدف هذا المنشور إلى توضيح أهم الجوانب الإجرائية والعملية الواجب إعتمادها من قبل المكلفين بالكتابة العامة بالبلديات **تحت إشراف السادة الولاة** في مختلف المجالات المتصلة بالميزانية **تصرفا واستثمارا**، وذلك على النحو التالي:

1/ بخصوص مواصلة تنفيذ ميزانية 2023:

فيتعين الحرص على **تأمين التنفيذ العادي للميزانية إيرادا وإنفاقا** طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وإدخال التعديلات اللازمة على الميزانية من حيث **تحويل الإعتمادات وتنقيح الميزانية خلال سنة التنفيذ**، ويتم تأطير ذلك **بمحضر جلسة عمل إداري** يقع إعداده من قبل المصالح الإدارية للبلدية **بحضور المكلف بالكتابة العامة والمحاسب البلدي** والمسؤول عن المصلحة المكلفة بالميزانية، **ويقوم هذا المحضر مقام مضمون مداولة مصادقة المجلس البلدي ويعرض مشروع قرار تعديل الميزانية وجوبا على موافقة الوالي الذي يمكنه طلب رأي أمين المال الجهوي عند الإقتضاء.**

2/ بخصوص غلق ميزانية 2022:

فيتعين وفق التراتيب والإجراءات الجاري بها العمل في هذا المجال الحرص خاصة على ما يلي:

- ضمان **الإعداد المادي للحسابات المالية** من قبل محاسبي البلديات بالتنسيق مع أمناء المال الجهويين **وإحالته للبلدية** طبقا لتعليمات العمل عدد 11 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص بتاريخ 11 فيفري 2021.
- بالنسبة للبلديات التي لم يستوفى في شأنها إجراءات إعداد الحساب المالي لسنة 2022 ولم يقع إمضاؤه من قبل رئيس البلدية، **يتولى المكلف بالكتابة العامة للبلدية التأشير**

عليه شـهادة منه بمطابقته لحسـابات البلدية وفقا لمقتضـيات الفصـل 282 من مجلة المحاسبة العمومية.

- تؤطر هذه العملية **بمحضر جلسة عمل إداري** ويتم إعداد **قرار** في غلق الميزانية.
- إحترام آجال غلق ميزانية 2022 وعرض الملف مستوفى جوانب الإعداد **على موافقة الوالي** وذلك **قبل نهاية شهر ماي 2023.**
- يتعين الحرص وبعد إتمام إجراءات المصـادقة على الحسـاب المالي وقرار غلق الميزانية إحالة النظائر على الهياكل المعنية **وخاصـة محاسـب البلدية المعنية وأمين المال الجهوي المختص ترابيا والمصـالح المختصـة بالوزارة** (الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية) **وذلك في أجل أقصاه 31 جويلية 2023.**

3/ بخصوص إعداد ميزانية 2024 والمصادقة عليها:

فيتعين الحرص خاصة على ما يلي:

*** على مستوى أهم التوجهات العامة**

- الحرص على ضـبط **تقديرات واقعية وحقيقية** لموارد ونفقات البلدية تأخذ بعين الإعتبار إمكانياتها المالية الحقيقية.
- إعطاء **الأولوية** في **توظيف هوامش التصـرف المتاحة** لتأدية **النفقات ذات الصـبغة الوجوبية** وخصوصا منها المتعلقة بتسديد الديون التي حل أجل سدادها.
- ترسيم الإعتمادات الضرورية **لتأجير السباحين المنقذين** ولتوفير متطلبات السلامة بالشواطئ بالنسبة للبلديات المعنية.
- مزيد التحكم في **كتلة الأجور بالنسبة للبلديات التي تجاوزت السـقف المحدد بـ 50%** من الموارد الاعتيادية المحققة للسنة المنقضية.
- العمل على **تنمية مواردها الذاتية** وفقا لمقتضيات **منشورنا عدد 11 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022** المتعلق بتنمية الموارد الذاتية للبلديات وتنشيط عمليات الاستخلاص لسنة 2023.

- بالنسبة للبلديات التي يتوقع أن **تسجل في نهاية 2023 فواضل مالية** على مستوى موارد العنوان الأول، يتجه الحرص على توظيف هذه الموارد كليا أو جزئيا **ضمن العنوان الأول** لتغطية **النفقات الوجوبية المتعلقة بالتأجير وتأمين متطلبات النظافة وخلاص الديون** وذلك قبل أخذها بعين الاعتبار ضمن موارد العنوان الثاني المخصصة للتنمية حفاظا على سلامة توازناتها المالية.
- الحرص على رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة **بعنوان سنة 2024** التي يتم تمويلها عبر موارد **الادخار** أو عن طريق **الاقتراض.**

*** على مستوى أهم التوجهات الخصوصية**

- إتخاذ كل التدابير التي من شأنها **الحفاظ على سلامة التوازنات المالية العامة للبلديات، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتطهير الديون** وخاصة مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- اتخاذ كل **الإجراءات الضرورية لضمان الاستهلاك الفعلي للاعتمادات المخصصة للتنمية** والبت في مآل المشاريع المعطلة التي تعذر إنجازها نتيجة صعوبات عقارية أو قانونية أو مالية أو غيرها.
- الشروع الفعلي من قبل البلديات المعنية في تنفيذ المشاريع المدرجة **بالبرنامجين الخصوصيين لتأهيل المسالخ وتهيئة المستودعات البلدية**، وكذلك الشأن بالنسبة **لتنفيذ البرنامج التحفيزي الموجه لتحسين مستوى الخدمات الأساسية.**
- النظر في طلبات البلديات للحصول على **المساعدة الفنية في مجال إنجاز البنايات المدنية وبصورة مجانية** وفي حدود الإمكانيات المتاحة، وذلك طبقا **لأحكام الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017** المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.
- العمل على استكمال تركيز **منظومة التصرف في موارد الميزانية** "GRB" بالبلديات والقباضات المالية المكلفة بمسك حسابية البلدية وذلك بالنسبة للبلديات والقباضات التي لم يشملها بعد تركيز هذه المنظومة.

*** على مستوى روزنامة الإنجاز**

- الانطلاق في إعداد مشروع الميزانية للسنة المقبلة **بداية من شهر أفريل 2023**، وذلك بالإستئناس **بالدليل الإجرائي عدد 1** المعتمد للغرض (نسخة محينة سنة 2022 منزلة ببوابة الجماعات المحلية).
- إحالة مشروع الميزانية مصحوبا **بالوثائق التفسيرية والمؤيدات الضرورية** على أمين المال الجهوي المختص **قبل يوم 15 أكتوبر 2023.**
- تأطير مشروع الميزانية **بمحضر جلسة عمل اداري يحال وجوبا على موافقة الوالي** مصحوبا **بالوثائق التفسيرية والمؤيدات الضرورية** وذلك قبل **غرة ديسمبر 2023.**

4/ بخصوص المرافقة والمتابعة:

وبغاية مزيد **تفعيل دور دوائر الشؤون البلدية** بالولايات في مختلف المجالات المتصلة بالعمل البلدي **ومساعدة السادة الولاة على ممارسة الإشراف** وفق التشريع النافذ، فإنه يجدر التأكيد خاصة على ضرورة:

- توفير **الدعم والإحاطة للبلديات** في حدود الإمكانيات المتاحة وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل ذات العلاقة.
- متابعة **مدى احترام مبدأ الشرعية للقرارات والأعمال ذات الصبغة المالية** الصادرة عن البلديات.
- التثبت من **التوازن الحسابي** لوثيقة الميزانية إيرادا وإنفاقا ومن **إستيفاء الصيغ الشكلية** من حيث **تطابقها مع التبويب الجاري به العمل** ومن إحالتها إلى المصالح المختصة بالوزارة في الآجال المحددة.

واعتبارا لأهمية الموضوع، فالمرغوب **دعوة البلديات الراجعة لكم بالنظر** للعمل بمقتضيات هذا المنشور، وتوجيه نسخة منه إلى **كل من أمين المال الجهوي ومحاسبي البلديات لغرض التنسيق والمتابعة.**

والسلام

2023 مارس 29

وزير الداخلية
رئيس الديوان
الطاهر بوشاوة